مَاذَا الْخَبَرِيَّةُ: مُقَارَبَةٌ لُغَوِيَّةٌ فِي انْتِقَالِ الْمَعْنَى مِنَ الِاسْتِخْبَارِ إِلَى الْإِخْبَارِ

إِعْدادُ:

د/ عامر فائل محمد بلحاف

أستاذ اللغة والنحو المشارك –كلية العلوم والآداب بشرورة

جامعة نجران، المملكة العربية السعودية

مقدمة

حظيت دراسة الأدوات ومعانيها بنصيب وافر من عناية العلماء واهتمامهم، حين أخذ المفسرون وأساطين العربية يفصلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في القرآن الكريم منذ العصور الأولى لبحثهم في الأصول واللغة. وقد تأرجح معنى الأداة عند النحاة –بعد ذلك– بين قولين؛ الأول: أنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى واحد بعينه، وإنْ فُهم تعددٌ فللأصل يعود، والثاني: أنّ معنى الأداة الواحدة قد يتعدد.

لذا حاول هذا البحث عقد مقاربة لغوية لمعنى نادر من معاني الأداة (ماذا) وهو معنى الخبر الذي يُراد به التكثير، فقدّم أولاً بتوطئة مقتضبة في الاستفهام ومفهومه ومكانته في الدرس النحوي، لينتقل بعد ذلك إلى تراث النحاة المتقدمين في (ماذا) من حيث: بنيتها بين البساطة والتركيب، واستعمالاتها، والأوجه التي ترد فيها، ليصل الحديث إلى الخبرية وشواهد استعمالها بهذا المعنى من خلال قراءة معمّقة لنصٍّ أورده المقَّري في موسوعته نفح الطيب. وقد اقتضى هذا النصّ محاكمة علمية لمحتواه، فكان هناك حديث عن المفسرين و(ماذا)، وثانٍ عنها في كتب الصحاح كالبخاريّ، وثالث عنها أيضًا في دواوين الأدب العربي كالحماسة، واحتاج البحث العودة إلى النحاة مرة ثانية لتبيّن آرائهم في ورود (ماذا) خبرية، ليُختم بآراء بعض المعاصرين في هذا المعنى.

اعتمد البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث ساق الآراء والخلافات الأصولية والنحوية في الأداة –موضوع الدراسة– وصفاً،

بعد أن قسّم تلك الآراء إلى مجاميع متجانسة (نحاة متقدمين، مفسرين، أدباء، معاصرين)، ثم أعقب ذلك الوصف بالتحليل والتفسير، ليتبنى الآراء التي رآها علمية دقيقة، وقام بإثباتها في خاتمة الدراسة.

توطئة

الاستفهام أسلوب تواصليّ من أساليب اللغة العربية، تتحدد وظيفته – في المقام الأول – بطلب العلم أو الخبر أو الفهم، وتقوم العلاقة فيه بين طرفين هما: مرسل هو السائل، ومستقبل هو المجيب، وقد وضعت العربية له أدوات معبرة مختلفة: للعاقل ولغير العاقل، للزمان وللمكان، للكم وللنوع، فكان هناك: مَنْ وما ومتى وأينَ وكمْ وكيفَ وغيرها.

عرّف ابن منظور (ت ٧١١ هـ) الاستفهام لغةً بتفصيل القول في مادة (فَهِمَ) فقال: "الفَهْم: معرفتك الشيء بالقلب... وفَهِمتُ الشيء: عَقَلتُه وعرفته... وتفهّم الكلام: فَهِمَهُ شيئًا بعد شيء... واستفهمه: سأله أنْ يُفهِّمه"[(١)]. وعرّفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) اصطلاحًا بقوله: "استعلام ما في ضمير المخاطب"[(٢)]. وتوسّع أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) فقال: "الاستفهام: الاستخبار، وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً ولم يُفهم حقّ الفهم، فإذا سئل عنه ثانيًا كان استفهامًا. قال بعضهم: حقيقةُ الاستفهام طلبُ المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده ممّا سأله عنه"[(٣)]. وكلُّ هذه التعريفات تُظهر دلالة الاستفهام دائرةً في

(١) ابن منظور: محمد بن مكرّم، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ م، مادة (فهم).

(٢) الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص (١٨).

(٣) الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى، الكلّيات، مقابلة وإعداد: عدنان درويش ومحمد =

طلب المعرفة والخبر والفهم.

وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب في التواصل لم يخصّه نحاة العربية بباب مستقل كما فعلوا في أغلب الأبواب النحوية كالشرط، والجر، والنواسخ، وغيرها، بل إنّ حديثهم عنه جاء عرضًا ومبثوثًا هنا وهناك عند تفصيل القول في أداةٍ من أدواته، على نحو ما نرى في الأداة (ماذا)، حيث كان حديث أغلبهم عنها في مبحث الاسم الموصول، وضمن اسم من أسمائه هو (ذا) واتصاله مع (ما) و (مَنْ) الاستفهاميتين. فما المسائل التي ناقشها هؤلاء النحاة في (ماذا)؟ وما وجوه الاتفاق والاختلاف بينهم عند تفصيل القول فيها؟

= المصري، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م، ص (٩٧).

نحاة العربية، و(ماذا):

ذكر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) هذه الأداة في معرض حديثه عن (ذا) الموصولة فقال: "هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي)، وليس يكون كـ (الذي) إلاّ مع (ما) و (مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي)، ويكون (ما) حرف الاستفهام. وإجرائهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد. أمّا إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فيقول: متاعٌ حسن. وقال الشاعر لبيد بن ربيعة:

ألاَ تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنحْبٌ فيُقضى أمْ ضلالٌ وباطلُ[(١)]

وأمّا إجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فتقولُ: خيرًا؛ كأنّك قلت: ما رأيت؟"[(٢)].

أورد سيبويه في هذا النص وجهين لـ (ماذا)؛ الأول: جعلها مركبةً من (ما) الاستفهامية و (ذا) الموصولة، والثاني: جعلها بسيطة بعدّها اسمًا واحدًا غير مركب يفيد الاستفهام، وقد تابعه بعد ذلك عددٌ من النحاة في هذين الاستعمالين، وبخاصةٍ عند تفصيلهم القول في الآية الكريمة:

---

(١) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب ٤١٧/٢، وكتاب اللامات ص (٦٤)، ومجالس ثعلب ص (٥٣٠)، والأزهية ص (٢٠). ينظر: يعقوب، إيميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ٦ / ٢٣٨. والنَحْب: الموت واستيفاء الأجل.

(٢) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ٢ / ٤١٦-٤١٧.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[1]، إذ أجازوا في (ماذا) أن تكون مركبة من (ما) و(ذا) الموصولة، والتقدير: ما الذي ينفقون؟ وأنْ تكون أداة استفهام بسيطة، ومن هؤلاء النحاة الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) [2]، وابن شقير (ت ٣١٧ هـ)[3]، والهروي (ت ٤١٥هـ)[4]، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[5]، والمالقي (ت ٧٠٢ هـ)[6].

وتوسّع النحاة بعد ذلك في أقسام (ماذا)، فذكر أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) لها أربعة استعمالات حين قال: "ولتعلم أنّ (ماذا) لها استعمالات: أحدها: أن تبقى كل واحدة على أصلها؛ فتبقى (ما) على استفهاميتها و (ذا) على إشارتها كما ذكرنا. الثاني: أن تبقى (ما) على استفهاميتها وتكون (ذا) موصولة مفردة هكذا لمذكر ولمؤنث وفروعهما. الثالث: أنْ تُركّب (ذا) مع

(١) سورة البقرة (٢١٩).

(٢) ينظر: الفرّاء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (٣)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م، ١/ ١٣٨ – ١٣٩.

(٣) ينظر: ابن شقير: أحمد بن الحسن، المحلى (وجوه النصب)، تحقيق: فائز فارس، ط (١)، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بإربد، ١٩٨٧م، ص (١٣٣).

(٤) ينظر: الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط (٣)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م، ص (٢٠٧).

(٥) ينظر: ابن يعيش: يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت، ٣ /١٤٩.

(٦) ينظر: المالقي: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، ص (١٨٧ – ١٨٨).

(ما) ويصيرا اسمًا واحدًا استفهامًا... والرابع: أن تُركَّب (ذا) مع (ما) ويصيرا اسمًا واحدًا موصولاً، وتكون ليس فيها شيء من الاستفهام"[(١)]. وعقد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) فصلاً مستقلاً للحديث عن (ماذا)، فذكر لها ستة أوجه نوجزها فيما هو آت:

*** أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) إشارة، ومثّل له بقوله: ماذا التواني؟**

*** أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) موصولة، ومثّل له بقول لبيد المذكور آنفًا:**

ألاَ تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أ نحْبٌ فيُقضى أمْ ضلالٌ

*** أن تكون (ماذا) كلها استفهامًا على التركيب، ومثّل له بقول الشاعر:**

يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتكم لا يَسْتفقنَ إلى الدَّيرينِ تِحنانا[(٣)]

*** أن تكون (ماذا) كلّها اسم جنس بمعنى (شيء)، ومثّل له ببيت**

---

(١) أبو حيّان: محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٠م، ٣/ ٤٤ – ٤٦.

(٢) مضى تخريجه في الصفحة (٦).

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه، وهو من شواهد الجنى الداني (ص٢٤٠)، ومغني اللبيب ٤/٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٨٤. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٣٢. والخزر: جمع أخزر وهو الذي في عينه ضيق وصغر، وهذا وصف العجم، فكأنه نسبه إلى العجم وأخرجه من العرب. والبال: الحال والشأن، والديرين: مثنى دير.

سيبويه:

دعـــي مـــاذا علمـــتُ ســـأتّقيه ولكـــــنْ بالمغيِّـــبِ نبّئـــــيني[1]

*** أن تكون (ما) زائدة و (ذا) للإشارة، ومثّل له بقوله:**

أنـــورًا سَـــرْعَ مـــاذا يـــا فَـــرُوقُ وحبـلُ الوصـلِ منتكِـثٌ حـذيقُ[2]

*** أن تكون (ما) استفهامًا و (ذا) زائدة، وذكر إجازة ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) له في (ماذا صنعتَ؟) ثمّ قال: "والتحقيق أنّ الأسماء لا تزاد"**[3].

إنّ ثمة وجهًا من هذه الأوجه الستة التي ذكرها ابن هشام يلفت الانتباه، وربّما احتاج وقفة ليست بالقصيرة، بل لابدّ أن تكون وقفة تدبّر وتأمل، ذاك هو الوجه الرابع الذي تخرج فيه (ماذا) عن استعمالها المألوف وهو الاستفهام لتصير اسم جنس بمعنى شيء! وقد يعترض معترض بأنّ

---

(١) البيت من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه وقيل لغيره، وهو من شواهد الكتاب ٤١٨/٢، والجنى الداني ص (٢٤١)، ومغني اللبيب ٣١/٤، وخزانة الادب ٧/ ٤٨٩. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٥٠/٨.

(٢) البيت من الوافر لمالك بن زغبة الباهلي، وهو من شواهد المحتسب ١/ ١٨٢، ومجالس ثعلب ٣٠٢/١، ومغني اللبيب ٣٥/٤، وإصلاح المنطق (ص:٣٥). ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٦/٥. وأنورا: يريد أنفارا، وسرع: أي سرع فخفف الضمة، وفروق: هذه المرأة لفراقها من الريب، والمنتكث: المتنقض، والحذيق: المقطوع.

(٣) تنظر هذه الأوجه بتفصيلاتها في: الأنصاري: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد البناي، ط (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م، ٤/ ٢٨ – ٣٦.

الأمر لا يعدو أن يكون خلافًا بين النحاة، وأنّه رأي قد لا يعتدّ به أو يُلتفت إليه، بيد أنّ التمثيل لهذا الرأي جاء بشاهد من شواهد إمام العربية سيبويه، لذا يحقّ لنا أن نتساءل: هل من الممكن أن تخرج (ماذا) عن معناها الحقيقيّ وهو الاستفهام؟ وما المعنى الجديد الذي ستحمله في حال هذا الخروج؟

(ماذا) الخبرية! !

وثّق المقَّرّي (ت١٠٤١ هـ) في موسوعته (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب) عند حديثه عن فضائل أهل الأندلس خلافًا بين الأديب ابن حبيش الأندلسي (ت بعد ٦٧٩ هـ) واليفرنيّ النحوي (ت ٧٠٠ هـ) حول استعمال لفظ (ماذا) ومعناه فقال: "ومن الحكايات في مثل ذلك أنّ الأديب البليغ الحافظ أبا بكر بن حبيش لمّا قال في تخميسه المشهور: بماذا على كلّ من الحق أوجبت

اعترض عليه أبو زكريا اليفرنيّ بما نصّه: استعمل المُخمِّسُ (ماذا) في البيت تكثيرًا وخبرًا، والمعروف من كلام العرب استعمالها استفهامًا، فجاوبه بقوله: أمّا استعمالها استفهامًا –كما قال– فكثير لا يحتاج إلى شاهد، وأمّا استعمالها في ألسن فصحاء العرب للكثرة فكثير لا يحتاج إلى شاهد لو وُصل بحث، واستُعمل مكث، فلم يعترض عليّ ولي، ولا تشكَّكَ في جلي:

وليسَ يصحُّ في الأفهامِ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ

قال الله تعالى في سورة يونس: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَا تُغْنِي ٱلْأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] ووقع في صحيح البخاري[2] في رثاء المقتولين من المشركين يوم بدر:

---

(١) سورة يونس (١٠١).

(٢) ينظر: العسقلاني: أحمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٠ هـ، ٢٤٨/١١.

ومــاذا بالقَليــبِ قَليــبِ بــدرٍ مــن الفتيــانِ والشَّــرْبِ الكــرامِ
ومــاذا بالقليــبِ قليــبِ بــدرٍ مــن الشِّــيزى تُكلَّــلُ بالسّــنامِ[١]

وفي السّير في رثاء المذكورين أيضًا:

مــــاذا ببــــدرٍ فالعَقَنْــــ ـقَلِ مــن مَرَازِبــة جَحــاجِحْ[٢]

وهذا الشعر لأميّة بن أبي الصلت الثقفي، ووقع في الأغاني للوليد بن يزيد يرثي نديمًا له يُعرف بابن الطويل:

للهِ قــــبرٌ ضُمّنَــــتْ فيــهِ عظــامُ ابــنِ الطويــلِ
مــاذا تضــمّنِ إذ ثــوى فيــه مــن الــرأيِّ الأصــيلِ[٣]

والخبر طويل، وأجلى من هذا وأعلى، وأحقّ بكل تقديم وأولى، ولكنّ الواو لا تفيد رتبة، ولا تتضمّن نسبة، قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (ماذا أنزلَ الليلة من الفتن)[٤]، وهو في الصّحاح. ووقع في

(١) البيت غير مذكور في معاجم الشواهد الشعرية، والقليب: البئر التي لم تُطوَ، والشيزى: ما يتخذ من الدسم، وشرح ابن حجر مقصود الشاعر بقوله: "ماذا بالقليب من الكرام أصحاب الجفان الملأى بلحوم أسنمة الإبل". فتح الباري ٣٠٤/٧.

(٢) البيت من مجزوء الكامل لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، وهو من شواهد العين ١١/٣، ومقاييس اللغة ٤٠٥/١، ومجمل اللغة ٣٨٣/١. ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٥٢. والعقنقل: الكثيب العظيم، والمرازبة: الفرسان الشجعان، والجحاجح: السادة وقيل: الكرام.

(٣) البيت من شواهد حماسة القرشي ٢٠١/١، والأغاني ٣/ ٧٣٢.

(٤) البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد =

الحماسة، وقد أجمعوا على الاستشهاد بكلّ ما فيها:

مـاذا أجـالَ وتيـرةُ بـنُ سِـماكِ مـن دمـعِ باكيـةٍ عليـهِ وبـاكِ[1]

ويستمر المقَّرِي في نقل استدلالات ابن حبيش على استعمال (ماذا) خبرية غرضها التكثير فيقول: "ووقع في شعر الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

ألاَ ثكلـتْ أمُّ الـذين غـدوا بـه إلـى القبـرِ مـاذا يحملـون إلـى

ولجرير وهو في الحماسة:

إنّ الـذين غـدوا بلبَّـكَ غـادروا وشـلاً بعينـكَ لايـزالُ مَعِينـا

غَيّضـن مـن عبـراتهنّ وقُلـنَ لـي مـاذا لقيـتُ مـن الهـوى ولقينـا[3]

= عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٠ هـ، حديث رقم (٦٦٥٨).

(١) المقري: محمد بن أحمد، نفح الطيب من غضن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م، ١٤١/٤ – ١٤٢. ولم يرد البيت في معاجم شواهد النحو الشعرية، وهو على وجه إكبار الأمر؛ والمعنى: أي دمع أراقه وتيرة بن سماك من عينٍ باكية عليه وباكٍ.

(٢) البيت من الطويل للخنساء في ديوانها، ولم يرد في معاجم شواهد النحو الشعرية، وهو من شواهد العقد الفريد ٣/ ٢٢٣، والأغاني ١١/٢٨، وزهر الآداب ٣٩٣/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في اللسان ١١/ ٧٢٥، وتاج العروس (وشل). ينظر: يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٨٠. والوَشَل بالتحريك: الماء القليل يتحلَّب من جبل أَو صخْرة، وقوله: غيض من عبراتهن: وصفٌ للعين الباكية عندما تمتلئ بالدمع ثم تمسح الحسناء ذلك بأصابعها.

وفي الحماسة أيضًا: ماذا مِن البعدِ بين البخلِ والجودِ[١]

ووقع في الحماسة أيضًا:

هَــوَتْ أمُّهــم مــاذا بهــم يــوم بجيشــانَ مــن أســبابِ مجــدٍ تصــرّما

وتستمر الاستدلالات وتطول إلى أن يصل ابن حبيش إلى قوله: "هذا ما حضر بفضل الله من الاستشهاد على أنّ (ماذا) تُستعمل بمعنى الخبر والتكثير، ووالله الذي لا إله غيره ما طالعتُ عليه كتابًا، ولا فتحتُ فيه بابًا، وإنّما هو ثُمالة من حوض التذكار، وصُبابة ممّا علق به شَرَك الأفكار"[٣].

بدأ ابن حبيش استدلالاته بالآية الحادية بعد المائة من سورة يونس، والاستدلال بالقرآن الكريم هو أرفع مراتب الاستشهاد عند أهل اللغة، وأصل معتمد من أصول النحو العربي، لذا عدّه مقعدو اللغة أعلى درجات الفصاحة، فاستشهدوا به وقبلوا كلّ ما جاء فيه. ثمّ انتقل إلى ما ورد في كتب الصحاح ومنها البخاري، لتنتهي استدلالاته بكلام فصحاء العرب شعرًا، وما ورد في دواوينهم المعتبرة وبخاصة الحماسة التي أجمع أرباب

(١) هو عجز بيت صدره: ألا ترينَ وقد قطعتني عذلاً، وهو من شواهد الحماسة ص (١١٠٨). ولم يرد في معاجم شواهد النحو الشعرية.

(٢) المقري: نفح الطيب ١٤٣/٤. والبيت من الطويل للكندية في تهذيب اللغة ١٥/ ٤٨٩، ولسان العرب ١ / ٧٧٧. يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧١/٧. وفيه ترثى أبناءها السبعة الذين قضوا جميعًا في بعض حروب خثعم. وهوت: هلكت، وجيشان: موضع.

(٣) السابق ١٤٤/٤.

اللغة على الأخذ بكل ما فيها. والحق أنّ هذه الاستدلالات التي ساقها ابن حبيش تحتاج إلى تحليل وربمّا إلى تعقّب، نتبيّن فيه آراء المفسرين وأصحاب الصّحاح وأرباب الأدب في المعنى الذي وردت فيه (ماذا) من المواضع التي استدلّ بها ابن حبيش، ثمّ الخلوص برأي ما في هذا الإشكال بعد ذلك. ولتكن بداية التعقّب مع الآية الكريمة من سورة يونس.

المفسرون و(ماذا):

أحصى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في سفره النفيس (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) مواضع (ماذا) في القرآن الكريم، فردّها إلى ستة وعشرين موضعًا، مصنّفًا هذه المواضع إلى أربع فئات هي:

أ. مواضع تحتمل أن تكون فيها (ماذا) كلها اسم استفهام مفعولاً مقدمًا، وأن تكون (ذا) اسم موصول خبرًا عن (ما).

ب. مواضع تحتمل أن تكون فيها (ماذا) كلها مفعولاً مطلقًا أو منصوبة على نزع الخافض.

ج. مواضع تحتمل أن تكون فيها (ماذا) مبتدأ وخبرًا، وأن تكون كلها مبتدأ، وجعل عضيمة الآية محل الخلاف من سورة يونس من هذه الفئة.

د. مواضع تحتمل أن تكون فيها (ماذا) كلها اسم موصول[1].

تباينت آراء المفسرين في معنى (ماذا) من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فجعلها بعضهم استفهامية، وألمح بعضهم إلى موصوليتها لكن بضعف، فيما لم ينص بعضُهم الآخر نصًّا على معناها في هذه الآية. فأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) لا يطالعنا بمعنى واضح عند

(١) ينظر: عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م، ٣/١٠٢ – ١٠٦.

تفسيره لهذه الآية حيث قال: "أي: من الدليل على قدرة الله جلّ ذكره"[1]. وجوّز العكبري (ت ٦١٦ هـ) أن تكون استفهامًا أو موصولاً والاستفهام أولى، فقال: "قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ هو استفهام في موضع رفع بالابتداء، والسماوات الخبر... ويجوز أن تكون بمعنى الذي"[2]. أمّا الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فلا يطالعنا برأي قاطع، بيد أنّ سياق كلامه لا يوحي بأنّها استفهامية، بل يوحي بمعنى الخبر الذي يُراد منه التكثير، إذ قال: "ماذا في السماوات والأرض من الآيات والعبر"[3]. وعلى الدرب ذاته سار ابن عطية (ت ٥٤٦ هـ) حيث قال: "هذه الآية أمرٌ للكفار بالاعتبار والنظر في المصنوعات الدالة على الصانع، وغير ذلك من آيات السماوات وأفلاكها وكواكبها وسحابها ونحو ذلك، والأرض ونباتها ومعادنها وغير ذلك، والمعنى: انظروا في ذلك بالواجب، فهو ينهاكم إلى المعرفة بالله والإيمان بوحدانيته"[4].

---

(١) النحاس: أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط (١)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م، ٣/٣٢٠ – ٣٢١.

(٢) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ٢/٣٣.

(٣) الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط (١)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م، ٣/١٧٧.

(٤) ابن عطية: عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٣/١٤٥.

ورجّح أبو حيّان في تفسيره أن تكون (ماذا) في هذا الموضع للاستفهام ليس غير، فوضع أولاً عدة افتراضات، وراح يؤكّد بعضها ويُفنّد بعضها؛ فرأى في الافتراض الأوّل أنّ (ماذا) كلّها استفهام في موضع رفع في الابتداء و(في السماوات) الخبر، ورأى في الافتراض الثاني أنّ (ما) مبتدأ و (ذا) خبر بمعنى الذي، وصلته (في السماوات)، واستبعد الافتراض الثالث وهو أن تكون (ماذا) كلّها موصولاً بمعنى (الذي) وتكون مفعولاً به لقوله عزّ وجلّ (انظروا)؛ إذ لو كان المراد النظر البصري فإنّ التعدية ستكون بحرف الجر (إلى)، ولو كان المراد النظر القلبي فإنّ التعدية ستكون بحرف الجر (في)، ليصل إلى نتيجة مفادها: "وفي الاستفهام تقرير وتوعّد وحضّ على الإيمان" [(١)]. وعلى خُطى أبي حيّان سار السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، إذ ذكر افتراضاته وتفنيداتها ليتبنى الرأي ذاته في نهاية المطاف[(٢)].

وإذا ما انتقلنا إلى جهود بعض المعاصرين من أرباب التفسير فلن نظفر – في الغالب– برأي موحد مشترك، إذا اختلفت آراؤهم كما اختلفت آراء متقدميهم، فهذا شهاب الدين الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ينقل آراء المتقدمين نفسها التي ترجّح الاستفهامية وتضعّف الموصولية [(٣)]. وألمح

(١) أبو حيّان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ٥/١٩٤.

(٢) ينظر: السمين الحلبي: أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت، ٦/٢٧١.

(٣) ينظر: الآلوسي: شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع =

الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) إلى معنى التكثير حين قال: "أمر الله جلّ وعلا عباده أن ينظروا ماذا خلق في السماوات والأرض من المخلوقات الدالة على عظم خالقها وكماله وجلاله واستحقاقه لأن يُعبد وحده"[(١)]. أمّا ابن عاشور فلم يرَ معنى يصلح لـ (ماذا) هنا غير الاستفهامية فقال: "وماذا بمعنى: ما الذي، و (ما) استفهام، و(ذا) أصله اسم إشارة، وهو إذا وقع بعد (ما) قام مقام اسم الموصول، و(في السماوات والأرض) قائم مقام صلة الموصول، وأصل وضع التركيب: ما هذا في السماوات والأرض؟ أي: ما المشار إليه حال كونه في السماوات والأرض، فكثر استعماله حتى صار في معنى: ما الذي؟ والمقصود: انظروا ما يدلكم على جواب هذا الاستفهام... فـ (ذا) لمّا قام مقام اسم الموصول صار من صيغ العموم تشمل جميع الأجرام وأعراضها الدالة على وحدانية الله"[(٢)].

إنّ محصول الكلام هنا أنّ للقرآن أسلوبًا في استعمال الأدوات وطريقة، أسلوبًا يتحرر من قاعدة (الأصل في الأداة أن تدلّ على معنى واحد) وهي قاعدة النحاة البصريين، وطريقة تتجاوز ما قد يحاصرها من قيود، وصولاً إلى فهم النص وتفهيمه، لذا فقد كانت لبعض الأدوات فيه

= المثاني، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ١١/١٩٥.

(١) الشنقيطي: محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، د. ت، ٢/ ٥٧٨.

(٢) ابن عاشور: محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ١١/٢٩٦.

استعمالات مخصوصة تؤدي معاني مخصوصة على نحو ما هو حاصل في (ماذا) هنا، إذْ اختلفت آراء المفسرين فيها بين الاستفهام، والموصول، ومعنى ثالث لم ينص عليه بعضهم نصًّا، بل قد يُفهم من سياق كلامهم وهو التكثير، وإذا صحّ هذا الفهم فإنّ (ماذا) ستكون قد خرجت من معناها المألوف وهو الاستفهام إلى معنى آخر هو الخبر الذي يراد منه التكثير. والحق أنني أميل إلى جعل (ماذا) في هذه الآية خبريةً الغرض منها التكثير لأمرين هما:

* المقام في الآية ليس مقام استفهام، فلم يُرد الله عزّ وجلّ تنزّهت أسماؤه وتقدّست صفاته، وهو بديع السماوات والأرض أن يستعلم أو يستخبر، بل هو مقام اعتبار ونظر في مصنوعات الله عزّ وجلّ، لذا ربّما كان معنى الإخبار الدال على التكثير أولى في هذا الموضع من الاستفهام، والله تعالى أعلم.

* خروج (ماذا) عن معنى الاستفهام في هذه الآية يحمل دلالات لغوية أبلغ في إيصال المعنى المراد، كما يُمثّل هذا الخروج باللغة عن المألوف نمطًا أسلوبيًّا فيه من التفرّد والإبداع والجذب والأسر الشيء الكثير، وقد عنتْ به الدراسات اللغوية والأدبية منذ أقدم العصور، وخصته الأسلوبيات اليوم بمزيد عناية.

وقفةٌ مع البخاري وثانيةٌ مع الحماسة:

استشهد ابن حبيش في نصّ المقَّريّ ببعض الروايات التي جاءت في صحيح البخاري، وتظهر فيها (ماذا) خبرية لا استفهامية، ومثّل لذلك بقول الرسول عليه السلام: (ماذا أنزلَ الليلة من الفتن)، وبقول الشاعر:

وماذا بالقَليبِ قَليبِ بدرٍ ... من الفتيانِ والشَّرْبِ الكرامِ

وماذا بالقليبِ قليبِ بدرٍ ... من الشِّيزى تُكلَّلُ بالسّنامِ

وبالعود إلى الجامع الصحيح سيتضح لنا أنّ (ماذا) فعلاً لم ترد في سياق الاستخبار بل هي إلى الإخبار أقرب، فعن أم سلمة –رضي الله عنها– قالت: "استيقظ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليلةً فزعًا يقول: سبحان الله! ماذا أنزل الله من الخزائن، وماذا أنزل من الفتن، من يوقظ صواحب الحجرات – يريد أزواجه– لكي يصلينَ. ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"[1]. إنّ الرسول عليه السلام لا يستخبر في هذا النص، بل هو يخبر بما أنزل الله عزّ وجل من النفحات والكرامات في تلك الليلة من جهة، وما أنزل من الفتن من جهة ثانية، وكأنّ لسان حاله يردّد: وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، و(ماذا) في هذا الموضع ليست بالاستفهامية المعهودة، بل هي خارجةٌ عن معنى الاستفهام إلى معنى الإخبار.

والأمر ذاته ينطبق على البيتين الشعريين، وفي مناسبتهما: أنّ الشاعر قالهما في رثاء كفّار قريش الذين قتلوا يوم بدر، وألقاهم الرسول –صلى الله

(١) البخاري: الجامع الصحيح، حديث رقم (٦٦٥٨).

عليه وسلم– في القليب وهو البئر، إذْ عدّد الشاعر محاسنهم ومنها إطعام الطعام، لذا بينّ ابن حجر (ت ٨٢٥ هـ) شارح البخاري مقصود الشاعر بقوله: "ماذا بالقليب من الكرام أصحاب الجفان الملأى بلحوم أسنمة الإبل"[١]. و(ماذا) في هذين البيتين لا يمكن أنْ تفيد استفهامًا، إذْ الشاعر على معرفة تامة بأصحابه وبخصالهم ومكارمهم، وإنّما القصد هنا هو الإخبار بهذه الخصال وهذه المكارم. والأمر ذاته ينطبق على قول أمية بن أبي الصلت:

مـــاذا ببـــدرٍ فالعَقَنْـــقَلِ مـن مَرَازِبـة جَحـاجِحْ[٢]

إذْ مناسبة البيت هي ذاتها، وهي رثاء المقتولين من المشركين في بدر، و(ماذا) هنا تفيد الإخبار ليس غير، حيث عمد الشاعر إلى تعداد مآثر القوم، ويظهر ذلك جليًّا عند مطالعة القصيدة من أبياتها الأولى، ومنها:

ألا بكيـــتُ علـــى الكـــرامِ بنـــي الكـــرامِ أولـــي الممـــادحْ

كبكـــا الحَمـــامِ علـــى فـــروعِ الأيـكِ فـي الغصـن الجـوانح[٣]

وإذا ما انتقلنا إلى حماسة أبي تمام فسنجد أنّ ابن حبيش استشهد

(١) ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ٢٠٠١م، ٣٠٤/٧.

(٢) مضى تخريجه في الصفحة (١١).

(٣) ينظر: ابن هشام: عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥م، ص (٧٦٦).

بأبيات منها في أكثر من موضع، ذكر البحث منها أربعة مواضع، والحقّ أنّ مراجعة هذه المواضع في الحماسة بشرح المرزوقي تُظهر أنّ (ماذا) في هذه المواضع لم تكن للاستفهام ولا تؤدي وظيفة الاستعلام. وفيما يأتي نصوص من كلام المرزوقي (ت٤٢١ هـ) في شرح الأبيات:

مــاذا أجــالَ وتيــرةُ بــنُ سِــماكِ مــن دمــعِ باكيــةٍ عليــهِ وبــاكِ

قال المرزوقي: "يقول على وجه التعجب وإكبار الأمر: أيّ دمع أراقه وتيرة بن سماك من عين باكية عليه وباك، يريد أنّ المصيبة به أثّرت في جماهير الناس وطوائف الخلق، وأنّهم لم يملكوا فيما دَهِمهم إلاّ البكاء إطفاءً لنار الوجد، وإراحةً من تعب القلب، وماذا يغني العويل، وهو الراحة المطلوبة من البكاء إذا حقّت الحقيقة إلاّ زيادةٌ في اللوعة وإنجادٌ للمصيبة"(١).

* ماذا مِن البعدِ بين البخلِ والجودِ

هذا عجز البيت، وصدره:

ألاَ ترينَ وقد قطّعتِنِي عَذَلاً

وفيه قال المرزوقي: "يخاطب امرأة ويقرّرها على ما أنكرت عليه من السخاء والبذل، ويريها أنّ الصواب فيما يختاره، ويجري عليه من اكتساب الحمد ببذل ما تملكه يداه، وابتناء المكرمات بالتخرّق في العطاء"(٢).

---

(١) المرزوقي: أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تعليق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص (٦٦٢).

(٢) السابق، ص (١١٠٨).

هَــوَتْ أمُّهــم مــاذا بهــم يــوم بجيشــانَ مــن أســبابِ مجــدٍ

قال المرزوقي: "وتلخيص البيت: هوت أمُّهم أيّ شيء تصرّم بهم من أسباب المجد يوم صرّعوا بجيشان، وهو عَلَم البقعة اتّفقت الوقعة بهم فيها. وماذا: إنْ شئتَ جعلتَ (ما) اسمًا مبتدأ و (ذا) خبره، وإنْ شئتَ جعلتَ (ما) مع (ذا) اسمًا واحدًا ويكون مبتدأ، و (تصرّم) في موضع خبره. وهذا الكلام مخرجه على الاستفظاع والتعجب"[١].

إنّ (ماذا) في هذه المواضع، وفي غيرها من المواضع التي ذكرها ابن حبيش ولم يأتِ عليها البحث بالتفصيل لا يمكن أن تكون استفهامية، إذْ المقام ليس مقام استفهام، ولم يقصد الشاعر هنا إلى الاستعلام؛ لأنّه عالم بالأمر عارف به، بل هو مقام إخبار وإعلام.

(١) السابق، ص (٦٥٩).

عودٌ على النحاة:

مضى القول في أنّ سيبويه ذكر (ماذا) في معرض حديثه عن (ذا) الموصولة، إذ عقد في كتابه بابًا سمّاه (هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي)، ثم ذكر فيما ذكر: "وقال الشاعر وسمعنا بعض العرب يقوله:

دعي ماذا علمتُ سأتّقيه ولكنْ بالمغيَّبِ نبّئيني

ف (الذي) لا يجوز في هذا الموضع، و (ما) لا يحسن أن تلغيها" [(١)].

وجاء النحاة بعد سيبويه فاختلفوا في توجيه هذا البيت أيّما اختلاف، فمنهم من جعل (ماذا) فيه مركبةً من (ما) الاستفهامية و (ذا) الموصولة، والمعنى عنده: ما الذي علمت؟ على نحو ما نرى عند أبي جعفر النحاس في شرحه لأبيات الكتاب[(٢)]، وإلى الرأي ذاته ذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) في شرحه لجمل الزجاجي [(٣)]. وجعلها الرضي (ت ٦٨٦ هـ) مركبةً أيضًا

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤١٨/٢. وجديرٌ بالذكر هنا أنّ هذا البيت موضوع الخلاف (دعي ماذا علمتُ سأتقيه) هو من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل، بيد أن الدكتور/ رمضان عبد التواب نقل نسبته في بحثه (أسطورة الأبيات الخمسين) إلى المثقب العبدي أو إلى أبي حيّة النميري. ينظر: رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص (١٢٦).

(٢) ينظر: النحاس: أبو جعفر، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م، ص (١٥٦).

(٣) ينظر: ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٤٧٩/٢. وذكر أبو حيّان أنّه رجع عن هذا الرأي في بعض مصنفاته. قال أبو حيان: "وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا التخريج في =

لكنْ من (ما) الموصولة و (ذا) الزائدة، قال: "وقد جاءت (ذا) زائدةً بعد (ما) الموصولة، قال:

دعـــي مـــاذا علمـــتُ ســـأتّقيه ولكـــــنْ بالمغيِّـــــبِ نبّئـــــيني

ولقائل أن يمنع مجيء (ذا) موصولة مطلقًا، ويحكم في نحو: ماذا صنعتِ بزيادتها"[١].

ومنهم طائفة ثانية نفت معنى الاستفهام عن (ماذا) هنا، بيد أنّها اختلفت في المعنى الجديد الذي ستحمله، فذهبت جماعة منهم السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيّان[٤]، والسيوطي (ت ٩١١ هـ)[٥] إلى أنّها اسم واحد بمعنى الذي، وليس فيها شيء من معنى الاستفهام، بل التقدير عندهم: دعي الذي

= بعض مصنفاته فقال: وقد استُعملت في الشعر استعمالاً ثالثًا، وهو جعلها بمنزلة الذي أو بمنزلة نكرة موصوفة". أبو حيّان: التذييل والتكميل ٤٨/٣.

(١) الاسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط (٢)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ٦٤/٣ – ٦٥.

(٢) ينظر رأي السيرافي وابن خروف في: ابن هشام: مغني اللبيب ٣٢/٤.

(٣) ينظر: ابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط (١)، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م، ١٩٧/١.

(٤) ينظر: أبو حيّان: التذييل والتكميل ٤٦/٣.

(٥) ينظر: السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٢٧٤/١ – ٢٧٥.

علمتُ، وعن أبي حيّان: "واستعمالها في هذا الوجه – وهو أن تكون كلّها موصولة – قال بعض أصحابنا فيه: هو قليل، وقال بعضهم: هذا الاستعمال جائز في الشعر"[(١)].

وذهبت جماعة ثانية على رأسها أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) إلى أنّ (ماذا) في البيت نكرة موصوفة بمعنى شيء، ولإثبات هذا الرأي فصّل أولاً الوجوه المحتملة لها في بيت سيبويه هذا، ثمّ أخذ يفنّدها وجهًا وجهًا، مستدلاً بكلام الله عزّ وجلّ وكلام العرب ليصل إلى هذه النتيجة: "ثبت أنّهما جميعًا بمنزلة اسم واحد في الخبر، كما كانا في الاستخبار كذلك"[(٢)] ثمّ أردف: "فكذلك (ماذا) لمّا استعملا في الاستخبار استعمال (ما)، وأُجري مجراه حتى كان قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ ﴾[(٣)] بمنزلة: ما أنزل ربّكم؟ كذلك استُعمل في الإخبار غير موصول، فصار (دعي ماذا علمتُ) بمنزلة: دعي شيئًا علمتُ"[(٤)].

إنّ كلام أبي علي هذا صريحٌ في أنّ (ماذا) استُعملت خبرية في هذا الموضع، وجَعْل المعنى لنكرة موصوفة، وهي لا تحتمل عنده أن تكون موصولة؛ لأنّ التركيب ثبت في الأجناس، ولم يثبت في الموصولات، وقد

(١) أبو حيّان: التذييل والتكميل ٣/٤٦.

(٢) الفارسي: أبو عليّ أحمد بن عبد الغفار، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت، ص (٣٧٦).

(٣) سورة النحل (٣٠).

(٤) الفارسي: البغداديات ص (٣٧٧).

نصّ على هذه القاعدة في تعليقته على كتاب سيبويه[١].

تابع الفارسي فيما ذهب إليه الخفّاف الإشبيلي (ت ٧٠٣ هـ)، فبعد أنْ نقل بيت سيبويه قال عن (ماذا) فيه: "واختلف النحويون فيها، فمنهم من قال هي بمنزلة (الذي)، التقدير: دعي الذي علمته، ومنهم من قال: هي نكرة موصوفة وهو مذهب أبي علي، وهو أحسن؛ لأنّ النكرة الموصوفة فيها إبهام، فهي بذلك شبيهة بـ (ما) الاستفهامية"[٢].

واكتفت الجماعة الثالثة بنقل خلاف الجماعتين السابقتين دون ترجيح رأي على رأي، ومن هؤلاء المرادي (ت ٧٤٩ هـ) الذي قال: "أي: دعي الذي علمت أو شيئًا علمت" [٣]، وابن هشام الأنصاري الذي قال: "ثمّ اختُلف فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى الذي، وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء"[٤]، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) الذي قال: "فـ (ما) و (ذا) هنا كلاهما شيء واحد بمعنى الذي أو بمعنى شيء، إذ لا

---

(١) ينظر رأيه هذا في: الفارسي: أبو علي أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط (١)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢م، ١١٩/٢.

(٢) الخفاف الإشبيلي: محمد بن أحمد، المنتخب الأكمل على كتاب الجمل (السفر الثالث – أطروحة دكتوراه)، تحقيق ودراسة: أحمد بويا ولد الشيخ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩١م، ٧١٤/٣ – ٧١٥.

(٣) المرادي: ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط (١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١ م، ٤٣٩/١.

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب ٤ / ٣٢.

يصلح فيهما غير ذلك"[1].

إنّ الرأي الراجح أنّ (ماذا) وردت هنا نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، ومردّ هذا الترجيح الأمور الآتية:

١- نصّ النحاة المتقدمون على أنّ الأصل في الكلمات هو عدم التركيب والالتفات إلى الأصل أحسن [2]، بيد أنّه ثبت عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) أنّه كان ميّالاً إلى القول بالتركيب؛ لأنّه كان يرى أنّ الكلمتين إذا رُكّبتا مع بعضهما بعضًا ولكلٍّ منهما معنى وحكم، صار لهما بعد التركيب معنى جديد وحكم جديد[3]. وبتطبيق كلام الخليل هنا سنجد أنّ (ماذا) بعد التركيب صار لها معنى جديد غير معنى الاستفهام، بعبارة أخرى: صار هناك تكثير للمعاني وتجديد للأحكام، إذ سيصير لها حكم نحوي آخر غير حكمها السابق.

---

(١) الشاطبي: إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط (١)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م، ١/٤٦١.

(٢) ينظر: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦١م، مسألة (٤٠). والسيوطي: جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ١/٢٣٤ – ٢٣٥.

(٣) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ١/٣٠٥. والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألتان (١٠) و (٢٥).

٢- اتفق أغلب من عرضوا لهذا البيت أنّ معنى الاستفهام في (ماذا) غير وارد في هذا الموضع، فالشاعر لم يرد أن يستفهم عن أمر ما، بل أراد الانتقال من الاستخبار إلى الإخبار، وربّما كان معنى النكرة الموصوفة هو الأصلح هنا، لأنّ فيه إبهامًا – على نحو ما ذكر الخفّاف الإشبيلي – والإبهام فيه عموم.

٣- معنى الموصولية في (ماذا) هنا مردود باعتبارين: الأول: أنّ سيبويه نفسه نفى هذا المعنى حين قال: "فـ (الذي) لا يجوز في هذا الموضع"[١]. والثاني: أنّ التركيب –كما ذكر الفارسي– ثبت في الأجناس دون الموصولات. وقد يُضاف إلى الاعتبارين السابقين أنّ النحاة عندما شعروا باضطراب هذا المعنى – أقصد معنى الموصولية – أرجعوه إلى القلة أو جوّزوه في الشعر فقط.

٤- رأي الرضي في أنّ (ذا) وردت في هذا البيت زائدةً بعد (ما) الموصولة رأيٌ فيه نظر؛ إذ ثبت عن النحاة أنّ الأسماء لا تزاد، خلافًا لمن حكم على (ذا) بأنّها حرف[٢].

ومن الأهمية بمكان أنْ نتساءل هنا: هل هذه المواضع القليلة لـ (ماذا) الخبرية تنهض دليلاً على صحة هذا الاستعمال؟

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) قال المالقي: "وإنّما حكمنا على أنّ (ذا) حرف لأنّه قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضًا وهي معها بذلك المعنى، فحكمنا انّها وصلة لها". المالقي: رصف المباني، ص (١٨٦).

نصّ الموزعي (ت ٨٢٥ هـ) على أنّ للأداة استعمالاً حقيقيًّا وآخر قد يكون مجازيًّا، وذكر مبادئ تحكم هذا الاستعمال، فقال: "تُعرف الحقيقة في ذلك من المجاز بكثرة الاستعمال، وقد استقرأ الأئمة المتقدمون – رضي الله تعالى عنهم– ذلك من استعمال العرب، فوجدوهم وضعوا لبعض الحروف معنى أو معاني، واستعملوا لسانهم في ذلك كثيرًا، وقد يجدون استعمالاً كثيرًا، فينتهض عند بعضهم أنْ يكون وضعًا حقيقيًّا، ولا ينتهض عند بعضهم إلى رتبة الحقيقة، وإنّما يكون مجازًا، كما قالوا في (الواو): هل تقتضي الترتيب أو لا؟ وقد يجدون استعمالاً كثيرًا في بعض المعاني، فمنهم مَن يذهب إلى تأويله، ورجوعه إلى معناه الأصلي الحقيقي، ومنهم مَن يجعله معنى آخر، فيكون الحرف مشتركًا، كما فعلوا في (أو) التي بمعنى (الواو)، و(إنْ) الخفيفة المكسورة، و (أنْ) بمعنى (إذْ)، وغير ذلك. وقد يكون الاستعمال قليلاً في ذلك المعنى، فيكون مجازًا عند بعضهم، وبعضهم يتأوله على معناه الأصلي، ولا يجوز استعماله في غير ذلك المعنى، لا حقيقةً ولا مجازًا، كما فعلوا في (إنّ) بمعنى (نعم)"[(١)].

إنّ قول الموزعي المستفيض هذا يشير إلى عدة مبادئ في استعمال الأداة هي:

١– كثرة الاستعمال مؤشرٌ لمعرفة المعنى الحقيقي للأداة من المجازي.

---

(١) الموزعي: ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع العمري، ط (١)، دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص (١٥٨–١٥٩).

٢- كثرة الاستعمال قد يكون دليلاً على المعنى الحقيقي وقد لا يكون.

٣- استقراء كلام العرب كشفٌ عن معنى أو معاني الأداة الواحدة.

٤- التأويل دفاعٌ عن قضية (المعنى الأصلي).

٥- الاشتراك والتناوب دفاعٌ عن حقيقة (تعدد المعنى).

٦- الاستعمال القليل لا يقوم حجة لقياس غيره عليه.

وإذا كان الأمر كذلك، حقّ لنا أن ندافع عن استعمال (ماذا) خبرية في بعض المواضع، فمعنى الأداة إنّما يستفاد من السياق، الذي يراعي بدوره: مقاصد الكلام، وموارد الخطاب، وتركيب الألفاظ، متجاوزين مبادئ الكثرة والقلة والتأويل، ذلك أنّ الفيصل الحقيقيّ في المسألة هو كلام العرب، والإيمان بحقيقة تعدد المعنى. وأبلغُ دليلٍ على هذا الاستعمال استعمالُ العرب (كمْ) خبرية، وجعلهم إيّاها وجهًا مستقلاً عن الاستفهامية على نحو ما نرى عند ابن هشام الأنصاري الذي قال: "كمْ: على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد، ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير"[(١)]. وأعقب: "ويفترقان في خمسة أمور: أحدها: أنّ الكلام مع الخبرية محتملٌ للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية. الثاني: أنّ المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابًا لأنّه مُخبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنّه مُستخبر"[(٢)]. والأمر ذاته ينطبق هنا على (ماذا) الخبرية؛ إذْ هي

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ٣/٤١.

(٢) السابق ٣/٤٤ – ٤٥.

بخلاف الاستفهامية، وتفيد التكثير، وتحتمل للتصديق والتكذيب، ولا تستدعي من المخاطب جوابًا، بل إنّ الأمر نفسه قد يتجاوز (كم) و (ماذا) لبقية أدوات الاستفهام.

المعاصرون و(ماذا):

عُني المعاصرون من اللغويين بالحديث عن أدوات الاستفهام، ومناقشة بِناها واستعمالاتها ومعانيها، وكان لـ(ماذا) نصيبٌ من أحاديث بعضهم، حيث صرفوا الحديث إلى: اسميتها، وتركيبها، وبعضٍ من معانيها، والفرق بينها وبين (ما)، وقد حرص بعضهم على معالجتها وفق منهج لغويّ معاصر.

ومن هؤلاء الدكتور / خليل عمايرة، فقد ناقش في كتابه (أسلوبا النفي والاستفهام في العربية) موضوع الاستفهام وفق منهج وصفي في تحليل الكلام، فخالف النحاة في بعض النظرات، وأوّلها القول باسمية (ماذا) وأخواتها فقال: "الجملة (ما لونها) تتكوّن من: عنصر استفهام + مبتدأ + خبر محذوف، أصلها التحويلي: مبتدأ . عنصر محذوف، ثمّ جرى عليها تحويل آخر بزيادة (ما)، فأصبحت: عنصر استفهام (مبتدأ– خبر محذوف)= جملة تحويلية اسمية استفهامية. ويبقى إعراب (لونها): مبتدأ خبره محذوف، ولا حاجة إلى القول تقديره...، ولا علاقة لكلمة (ما) بالاسمية من قريب أو بعيد، إذ إنّها عنصر استفهام ليس غير" [(١)]. وعاد في بحثه الآخر (المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب) مدافعًا عن الفكرة ذاتها من خلال تخصيص القول في (ماذا) فقال: "فنرى أنّ أدوات

(١) عمايرة: خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية (في منهج وصفي في التحليل اللغوي)، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م، ص (٣٢).

الاستفهام عناصر تحويل تدخل على الجملة لتنقلها إلى معنى دلالي هو الاستفهام، فهي ليست بأسماء ولا هي أفعال، هي كتل لغوية، هكذا استعملتها العرب، فليست (ماذا) مكونة من (ما) و(ذا)، وليست اسمًا موصولاً ولا هي بمعنى الذي"[1].

وأتفقُ هنا مع الدكتور عمايرة في أنّ (ماذا) وأخواتها ليست أسماء، بيد أنني أختلفُ معه في المصطلح الذي سيُطلق عليها أو القسم الكلامي الذي ستندرج تحته، إذْ لم يطالعنا هو برأي واضح أو مصطلح واضح، فقال (عناصر استفهام) و(أدوات استفهام) و(كتل لغوية). والحقّ أنني مع مصطلح (أدوات)، غير أنني لا أقصدُ بـ (الأداة) المصطلح الكوفي المقابل لحرف المعنى عند البصريين، بل أقصد به ذلك المفهوم العام الذي ذكره السيوطي منذ زمن عندما قال: "الأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف"[2]. فإذا أعملنا النظر في هذا المفهوم العام ووعيناه وأدركناه، وعينا وأدركنا المقصود بقولنا (أدوات الاستفهام). كما أتفقُّ مع الدكتور عمايرة في نظرته هذه للتركيب الجملي؛ ذلك أنّها نظرة تتجاوز

(١) عمايرة: خليل: المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب (نماذج من سورة البقرة)، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢ هـ، ص (٥١).

(٢) السيوطي: جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، ١/١٤٠. وللباحث حديث عن هذا المصطلح في: بلحاف: عامر فائل، الخلاف النحوي في الأدوات، ط (١)، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٠م، ص (١١).

التركيب الداخلي للجملة فقط، لتصل إلى امتداد تأثيرها في السياق كاملاً، فقد يتجاوز الغرضُ الاستفهام ليصل إلى التوبيخ أو الإنكار أو حتى الإخبار.

من الذين عنوا بالرد على الدكتور عمايرة أستاذنا الدكتور/ سمير استيتية؛ إذْ خالفه في مسألة نفي الاسمية عن هذه الأدوات فقال: "ولمّا كانت أداة الاستفهام تقوم في البنية السطحية مقام الاسم الصريح في البنية العميقة، فمعنى ذلك أنّها تقوم مقام الاسم، وتؤدي وظيفته، وتُعرب إعرابه. وهذا يُبطل الزعم الذي جاء به أحدهم، وأنكر فيه أنْ تكون هذه الأداة اسمًا، بل إنّه يُنكر اسمية أدوات الاستفهام كلّها"[(١)]. ثمّ انطلق يُثبت اسمية هذه الأدوات من وجهةٍ لسانية معاصرة بالحجج والبراهين[(٢)].

ولا أختلف مع أستاذنا فيما ذكر، بيد أنّه نظر إلى الأداة كمقابل لحرف المعنى[(٣)]، وأنا أنظرُ إليها كمفهوم أوسع وأشمل من ذلك؛ إذْ الأداة ليست حرف المعنى فقط، بل هي الحرف وما شاكله من الاسم والفعل والظرف على نحو ما نصّ عليه جلال الدين السيوطي آنفًا.

وثمة أمر ذكره الدكتور/ سمير استيتية ويحتاج إلى وقفة تأمل، فعند حديثه عن نمط استفهامي شائع على ألسنة الناس هو (أينَ الثرى من الثريّا؟)

---

(١) استيتية: سمير شريف، الشرط والاستفهام... في الأساليب العربية، ٢٠٠٠م، ص (١٣٨).

(٢) ينظر: السابق، ص (١٦٢) وما بعدها.

(٣) ينظر: السابق، ص (١٦٣).

جعل أداة الاستفهام (أينَ) خارجة عن معناها المألوف إلى معنى آخر هو الإخبار. قال: "أمّا الجملة الأخيرة: أينّ الثرى من الثريّا؟ فإنّها تمثّل نمطًا آخر من الاستفهام غير الأنماط التي شرحناها، فقد خرج اسم الاستفهام فيها عن وظيفته الاستفهامية ليؤدي وظيفة إخبارية تعجبية، وقد يكون من الغريب أنْ يوصف تركيبٌ بأنّه إخباريّ تعجبيّ، فالمعروف أنّ التعجب أسلوب إنشائي، بمعنى أنّه لا يوصف بصدق أو كذب. والحقّ أنّ هذه المسألة ممّا تلتبس فيه البنية السطحية بالبنية العميقة، فالبنية السطحية للتراكيب الإنشائية التعجبية ومن جملتها قولكَ: أين الثرى من الثريّا، لا توصف بأنّها صادقة أو كاذبة، هذا حقّ، ولكنّ البنية العميقة لهذه التراكيب تتضمن إخبارًا، فأنتَ عندما تقول: أينَ الثرى من الثريّا؟ تريد أن تخبرنا بوجود فرق هائل بين الثرى والثريّا، وأنّك من أجل هذا الفرق تعجب. وإذن، فالبنية العميقة لمثل هذا التركيب تتضمن الإخبار والتعجب جميعًا، من أجل ذلك وصفنا هذا التركيب بأنّه إخباريّ تعجبيّ"[(١)].

إنّ هذه النتيجة تجعلنا نفترض أنّ بعض أدوات الاستفهام قد تخرج عن معانيها الحقيقية إلى معانٍ أُخر، ومن هذه الأدوات (ماذا) التي قد تخرج عن معناها الحقيقي وهو الاستفهام إلى معانٍ لعلّ في مقدمتها الإخبار، وعلى النحو الذي ورد في الآية الحادية بعد المائة من سورة يونس، وبيت سيبويه (دعي ماذا علمتُ)، وبقية المواضع التي استشهد بها

(١) استيتية: الشرط والاستفهام، ص (١٤٨).

ابن حبيش الأندلسي.

ومن الباحثين المعاصرين من راح يبحث عن معاني (ماذا) من خلال التفريق بينها وبين (ما)، ومن هؤلاء الدكتور/ فاضل السامرائي، إذْ وجد في (ماذا) معنى زائدًا على (ما) فقال: "إنّ (ذا) تفيد التنصيص على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيره، وذلك كقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[1]، فإنّ (ذا) أفادت التنصيص على الاستفهام، ولو حُذفت لاحتمل المعنى الاستفهام والموصولية، أي: فأروني الذي خلقه الذين من دونه، ألاَ ترى أنّك إذا قلت: (أنا أعلم ما تريد) يحتمل الخبر والاستفهام، ولو قلت (ماذا) أفادت الاستفهام نصًّا"[2].

ويذكر الدكتور السامرائي فرقًا آخر في المعنى هو: "أنّ في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في (ما)"[3]، ويمثّل لتفريقه هذا بقوله: ماذا فعلتَ؟ ويراها أقوى وأبلغ من: ما فعلتَ؟ وعلّل هذه الزيادة في المعنى إلى الزيادة في المبني وفق القاعدة الصرفية الشهيرة فقال: "ولعلّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها" [4]، ثمّ ذهب يتلمس مثل هذه المواطن في القرآن الكريم فقال: "ولذا يُؤتى بـ (ماذا) في مواقف التحدي والقوة. قال تعالى:

---

(١) سورة لقمان (١١).

(٢) السامرائي: فاضل، معاني النحو، منشورات جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ٦٣٧/٤.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[1] فهو يتحدى المشركين تحديًّا لا يمكنهم الإفلات منه، فيقول لهم: هؤلاء شركاؤكم أروني ماذا خلقوا من الأرض؟ اذكروا لي شيئًا خلقوه وإنْ هان وحقر، فجاء بـ (ماذا) في التحدي، وهو أبلغ وأقوى من (ما) وحدها"[2].

وقد تخرج (ماذا) هذه الدالة على القوة عن معناها الحقيقيّ إلى معنى آخر هو التقريع على نحو ما نجد في قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾[3]. قال: "فإنّ المقام ليس مقام استفهام، وإنّما هو مقام تقريع، ولذلك لم يجيبوه عن سؤاله، بل مضى يقرعهم بقوله: أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ"[4].

إنّ الاستعمال القرآني لـ (ماذا) في بعض المواضع استعمالٌ متحررٌ من قيود الأصل، ملتزمٌ بما يستوجبه النص ويقتضيه السياق، مراعٍ للمضامين الدينية، ولهذا رأينا أنّ صورة (ماذا) عند المفسِّر صورة تتحطّم فيها قيود محاصرة المعنى، فلم تعد (ماذا) في الآية آنفة الذكر للاستفهام، بل إنّ

(١) سورة فاطر (٤٠).

(٢) السامرائي: معاني النحو ٤/٦٣٨.

(٣) الصافات (٨٥ – ٨٦).

(٤) السامرائي: معاني النحو ٤/٦٣٨. ولمستزيد أن يعود للخطيب الإسكافي: عبد الله بن محمد، درة التنزيل وغرة التأويل، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠١م، ٢/٩٦٥ – ٩٦٦.

السياق يقتضي أن تكون للتقريع.

خاتمة

حمل هذا البحث عنوان (ماذا الخبرية.. مقاربةٌ لغوية في انتقال المعنى من الاستخبار إلى الإخبار)، وقد خرج في نهايته بالنقاط الآتية:

* قد تخرج (ماذا) عن معناها المألوف وهو الاستفهام إلى معنى آخر هو الخبر الذي يراد منه التكثير، ويصبح هذا الخروج ضرورة إذا لم يكن المقام مقام استعلام، بل صارت غايةُ منتج النص هي الانتقال من معنى الاستخبار إلى معنى الإخبار.

* في خروج (ماذا) عن معنى الاستفهام دلالات لغوية أبلغ في إيصال المعنى المراد، كما يُمثّل هذا الخروج باللغة عن المألوف نمطًا أسلوبيًّا فيه من التفرّد والإبداع والجذب والأسر الشيء الكثير، وقد عنتْ به الدراسات اللغوية والأدبية منذ أقدم العصور، وخصته اللسانيات اليوم بمزيد عناية.

* معنى (ماذا) إنّما يستفاد من السياق، الذي يراعي بدوره: مقاصد الكلام، وموارد الخطاب، وتركيب الألفاظ، ولا قيمة هنا لمبادئ الكثرة والقلة والتأويل، ذلك أنّ الفيصل الحقيقيّ في المسألة هو كلام العرب، والإيمان بحقيقة تعدد المعنى.

* النظر إلى التركيب الجملي مهم بالإضافة إلى التركيب الداخلي للجملة، ذلك أنّه يساعد في الوصول إلى امتداد تأثير الجملة التي ترد فيها (ماذا) في السياق كاملاً، فقد يتجاوز الغرضُ الاستفهام ليصل إلى الإخبار الذي قد يتضمن: التوبيخ أو الإنكار أو التقريع أو غيرها.

روافد البحث

١) الاسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط (٢)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٢) استيتية: سمير شريف، الشرط والاستفهام... في الأساليب العربية، ٢٠٠٠ م.

٣) الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦١م.

٤) الآلوسي: شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٥) البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٠ هـ.

٦) بلحاف: عامر فائل، الخلاف النحوي في الأدوات، ط (١)، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٠ م.

٧) الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م.

٩) ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ٢٠٠١ م.

١٠) أبو حيّان: محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

١١) أبو حيّان: محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٠ م.

١٢) الخطيب الإسكافي: عبد الله بن محمد، درة التنزيل وغرة التأويل، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠١ م.

١٣) الخفاف الإشبيلي: محمد بن أحمد، المنتخب الأكمل على كتاب الجمل (السفر الثالث – أطروحة دكتوراه)، تحقيق ودراسة: أحمد بويا ولد الشيخ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩١م.

١٤) رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٥) الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط (١)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.

١٦) السامرائي: فاضل، معاني النحو، منشورات جامعة بغداد، العراق،

١٩٩٠م.

١٧) السمين الحلبي: أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت.

١٨) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٩) السيوطي: جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٠) السيوطي: جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢١) السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٢) الشاطبي: إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط (١)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

٢٣) ابن شقير: أحمد بن الحسن، المحلى (وجوه النصب)، تحقيق: فائز فارس، ط (١)، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بإربد، ١٩٨٧م.

٢٤) الشنقيطي: محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، د. ت.

٢٥) ابن عاشور: محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٢٦) ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٧) عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٨) ابن عطية: عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٩) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٣٠) عمايرة: خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية... في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

٣١) عمايرة: خليل، المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب (نماذج من سورة البقرة)، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢ هـ.

٣٢) الفارسي: أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط (١)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٢م.

٣٣) الفارسي: أبو عليّ أحمد بن عبد الغفار، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.

٣٤) الفرّاء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط (٣)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٥) الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى، الكلّيات، مقابلة وإعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٦) المالقي: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.

٣٧) ابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط (١)، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٨) محمد فواد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط (٣)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٩) المرادي: ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط (١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٠) المرزوقي: أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تعليق:

غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

٤١) المقَّري: محمد بن أحمد، نفح الطيب من غضن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

٤٢) ابن منظور: محمد بن مكرّم، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٣) الموزعي: ابن نور الدين، مصابيح المغاني في حروف المعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع العمري، ط (١)، دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.

٤٤) النحاس: أبو جعفر، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٥) النحاس: أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط (١)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

٤٦) الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط (٣)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

٤٧) ابن هشام: عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد البناي، ط (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م

٤٨) ابن هشام: عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة

مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥م.

٤٩) يعقوب، إيميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م

٥٠) ابن يعيش: يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

فهرس الموضوعات

مقدمة .....– ٤٨٥ –

توطئة .....– ٤٨٧ –

نحاة العربية، و(ماذا): .....– ٤٨٩ –

(ماذا) الخبرية! !.....– ٤٩٤ –

المفسرون و(ماذا): .....– ٤٩٩ –

وقفةٌ مع البخاري وثانيةٌ مع الحماسة: .....– ٥٠٤ –

عودٌ على النحاة: .....– ٥٠٨ –

المعاصرون و(ماذا): .....– ٥١٧ –

خاتمة .....– ٥٢٤ –

روافد البحث .....– ٥٢٥ –

فهرس الموضوعات .....– ٥٣٢ –